ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10740

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سفاري - 1002 تونس

F 1

١٠٧٤٥

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

# سياسة التنمية الفلاحية
# خلال فترة المخطط العاشر

سبتمبر 2000

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

# سياسة التنمية الفلاحية
# خلال فترة المخطط العاشر

سبتمبر 2000

# الفهرس


I. مقدّمة ..... 1
II. سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر ..... 3
1. تعبئة وإستغلال الموارد الطبيعية ..... 3
1.1 المياه ..... 3
1.2 الإقتصاد في الماء ..... 4
1.3 الماء الصالح للشراب ..... 4
1.4 المناطق السقوية ..... 5
1.5 الغابات ومقاومة التصحّر ..... 5
1.6 المحافظة على المياه والتربة ..... 6
1.7 الموارد البحرية ..... 7
1.8 الرصيد العقاري الفلاحي ..... 8

2. المساهمة في المجهود الوطني للتنمية والتصدير والتشغيل والنهوض بالريف ..10
2.1 الإحاطة بالقطاع ..... 11
2.2 تطويع المستغلّة الفلاحية لفائدة مجهود التنمية ..... 12
2.3 دفع التصدير ..... 13
2.4 دعم التشغيل ..... 14
2.5 النهوض بالريف ..... 15

3. ترسيخ مبدأ المردودية والمنافسة والإنصهار في مسار العولمة ..... 15
3.1 تأهيل القطاع الفلاحي ..... 16
3.2 التصرّف في فوائض الإنتاج ..... 17
3.3 تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي ..... 18
3.4 دعم مردودية النشاط الفلاحي ..... 22
3.5 العناية بالفلاحة الصغرى ..... 23

4. مزيد تفعيل دور المهنة ..... 25
4.1 تحسين نسبة التغطية العامة ..... 25
4.2 الأنشطة المستهدفة ..... 25
4.3 العنصر البشري ..... 26
4.4 الإشراف والمتابعة ..... 26
4.5 المواضيع المالية ..... 27
4.6 النواحي القانونية ..... 27
4.7 الدعم والتأطير ..... 27

5. النهوض بالعنصر البشري ..... 27
5.1 دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي ..... 28
5.2 تنشيط إنتداب حاملي الشهادات العليا ..... 29
5.3 دعم برامج تكوين الباعثين الشبان ..... 29
5.4 برامج خصوصية لفائدة المرأة ..... 30

## I-مقدّمة :

تلّ الفلاحة في تونس مكانة متميّزة في سلّم إهتمامات الدولة وذلك بالنظر إلى أهميّة هذا القطاع على أصعدة متعددة أهمّها الصعيد الإستراتيجي المتشمل بالخصوص في ضمان الأمن الغذائي المستديم للبلاد الذي أصبح من مقوّمات سيادة الشعوب وإستقلالها .

وقد أكّد سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في عديد المناسبات على أهميّة القطاع الفلاحي و ضرورة النهوض به في إطار إستراتيجية تنمية تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذا القطاع من ناحية ، و الأهداف التي يتعيّن عليه تحقيقها من ناحية أخرى . وفي هذا الإطار ، أشار سيادة الرئيس في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الإحتفال بالذكرى العاشرة للتحوّل إلى القطاع الفلاحي حيث قال :

" ولما كان القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجيا بمكانته الخاصة في تاريخنا وحضارتنا و إرتباطه بتحقيق الأمن الغذائي وبعده المتصّل بمفهوم السيادة الوطنية ، فقد عملنا منذ التغيير على إرساء سياسة متكاملة للنهوض به و ذلك بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير إستغلالها وتنويع المنتوج الزراعي والإرتقاء بتقنيات التحكّم فيه وخصوصا بالنسبة إلى المواد الأساسية ، و دفع البحث العلمي والتكوين " .

وقد مكّنت السياسة الفلاحية المنتهجة منذ التغيير من إدخال حركيّة كبرى على القطاع الفلاحي تولّدت عنها نتائج إيجابية على مستوى الأمن الغذائي حيث إستعاد أهل القطاع الثقة في مستقبل الفلاحة وتطوّر الإنتاج الفلاحي بصفة ملحوظة ومتواصلة و تدعّم الإستثمار في القطاع وتحسنت وضعيّة الميزان التجاري الغذائي الذي عاد إلى تحقيق فوائض إيجابية . وبصفة عامة ، يمكن القول أنّ القطاع الفلاحي بدأ منذ التغيير يشهد نقلة نوعيّة مكّنته من تدعيم مساهمته في تحقيق أهداف السياسة التنموية للبلاد .

وحتى يواصل القطاع الفلاحي مسيرته التنموية بثبات خلال المخطط العاشر ، ستنبني السياسة الفلاحية على تدعيم المكاسب المسجلة وإستحداث نسق النمو بالتركيز على الإختيارات التي أكّدت جدواها وصوابها من ناحية ، وعلى الأخذ بعين الإعتبار لعناصر جديدة تولّدت عن المعطيات التي أفرزتها التحوّلات المسجلة على الساحة العالمية خاصة خلال النصف الثاني من عشرية التسعينات من ناحية أخرى ، مع التأكيد على الوظائف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي يتعيّن على القطاع الفلاحي تأمينها .

وعلى هذا الأساس ، فإنّ سياسة التنمية الفلاحية للمخطط العاشر ستتمحور حول العناصر الأساسية التالية :

- تعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية
- المساهمة في المجهود الوطني للتنمية والتصدير والتشغيل والنهوض بالريف
- ترسيخ مبدأ المردودية والمنافسة والإنصهار في مسار العولمة
- مزيد تفعيل دور المهنة
- النهوض بالعنصر البشري .

## II-سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر :

### 1. تعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية :

تمثل الموارد الطبيعية من ماء و تربة وغابات وموارد بحرية أحد أهمّ عناصر التنمية الفلاحية . وقد أولتها تونس عناية متميّزة خاصة بالنظر إلى محدودية هذه الموارد في بلادنا وضرورة تعبئتها وتوظيفها لفائدة مجهود التنمية من ناحية و المحافظة عليها وترشيد إستغلالها ضمانا لتنمية مستديمة من ناحية أخرى . وتعدّ تجربة تونس في تعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية رائدة بفضل السياسة المتكاملة التي إنتهجتها والتي مكنتها من مجابهة كلّ الحالات الطبيعية في ظروف معقولة إستنادا إلى التجهيزات الأساسية التي أقامتها وكذلك إلى إستراتيجية التصرّف في الموارد.

#### 1.1 المياه :

بعد إستكمال إنجاز الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية الهادفة إلى تعبئة 90٪ من الموارد القابلة للتعبئة مقابل 62٪ في بداية التسعينات ، و إستنادا إلى نتائج الدراسات والبحث والتنقيب عن موارد جديدة ، سيرتكز العمل خلال المخطط العاشر على مواصلة مجهود التعبئة وذلك بإنجاز دفعة جديدة من السدود الكبرى تمّ تشخيص مواقعها (8 سدود) ستمكّن من تعبئة 300 مليون متر مكعب و 50 سدا جبليا بطاقة تعبئة تبلغ 30 مليون متر مكعب ، إضافة إلى مواصلة عمليات المتابعة للطبقات المائية من خلال حفريات المراقبة وكذلك التغذية الإصطناعية للموائد الباطنية . من ناحية أخرى ، سيقع ربط السدود الكبرى بشبكة مندمجة لضمان الإستغلال المحكم لطاقاتها القصوى .

أمّا بخصوص المياه الغير تقليدية ، وبالنظر إلى الإشكاليات التي حالت دون تطوير إستغلال المياه المعالجة إلى حدّ الآن ، ترتكز التوجهات في هذا المجال خلال المخطط العاشر على تطوير الإطار التشريعي المتعلّق بهذه المياه خاصة من حيث المواصفات التي يتعيّن أن تتوفر فيها و كذلك إيجاد معادلة بين تسعيرة المياه التقليدية والمياه المعالجة من شأنها أن تطوّر إقبال المستعملين على هذه المياه .

## II-سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر :

### 1. تعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية :

تمثل الموارد الطبيعية من ماء و تربة وغابات ومراعي بحرية أحد أهمّ عناصر التنمية الفلاحية . وقد أولتها تونس عناية متميّزة خاصة بالنظر إلى محدودية هذه الموارد في بلادنا وضرورة تعبئتها وتوظيفها لفائدة مجهود التنمية من ناحية و المحافظة عليها وترشيد إستغلالها ضمانا لتنمية مستديمة من ناحية أخرى . وتعدّ تجربة تونس في تعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية رائدة بفضل السياسة المتكاملة التي إنتهجتها والتي مكنتها من مجابهة كلّ الحالات الطبيعية في ظروف معقولة إستنادا إلى التجهيزات الأساسية التي أقامتها وكذلك إلى إستراتيجية التصرّف في الموارد.

#### 1.1 المياه :

بعد إستكمال إنجاز الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية الهادفة إلى تعبئة 90٪ من الموارد القابلة للتعبئة مقابل 62٪ في بداية التسعينات ، و إستنادا إلى نتائج الدراسات والبحث والتنقيب عن موارد جديدة ، سيرتكز العمل خلال المخطط العاشر على مواصلة مجهود التعبئة وذلك بإنجاز دفعة جديدة من السدود الكبرى تمّ تشخيص مواقعها (8 سدود ) ستمكّن من تعبئة 300 مليون متر مكعب و 50 سدا جبليا بطاقة تعبئة تبلغ 30 مليون متر مكعب ، إضافة إلى مواصلة عمليات المتابعة للطبقات المائية من خلال حفريات المراقبة وكذلك التغذية الإصطناعية للموائد الباطنية . من ناحية أخرى ، سيقع ربط السدود الكبرى بشبكة مندمجة لضمان الإستغلال المحكم لطاقاتها القصوى .

أمّا بخصوص المياه الغير تقليدية ، وبالنظر إلى الإشكاليات التي حالت دون تطوير إستغلال المياه المعالجة إلى حدّ الآن ، ترتكز التوجهات في هذا المجال خلال المخطط العاشر على تطوير الإطار التشريعي المتعلّق بهذه المياه خاصة من حيث المواصفات التي يتعيّن أن تتوفر فيها و كذلك إيجاد معادلة بين تسعيرة المياه التقليدية والمياه المعالجة من شأنها أن تطوّر إقبال المستعملين على هذه المياه .

وعموما ، فإنّ الخطة المائية المعتمدة حاليا والمستقبلية ستضمن الأمن المائي للبلاد على المدى الطويل بالإعتماد على مختلف عناصرها المتمثلة في التعبئة والتصرّف وحسن التوظيف وترشيد الإستغلال والإقتصاد في الماء ، في إطار منظومة متكاملة للموارد المائية ، مع الإشارة إلى التركيز خلال فترة المخطط العاشر على عنصر "التصرّف في الطلب" و "الإقتصاد في الماء" بالنسبة إلى كافة المستغلين .

### 1.2 الإقتصاد في الماء :

مكنت الجهود المبذولة في مجال الإقتصاد في مياه الرّي من خلال تطوير وسائل وطرق الرّي داخل المستغلات الفلاحية وتدعيم برامج الصيانة والتعهّد للمنشآت المائية بالإضافة إلى البرامج الإرشادية والتحسيسية وخاصة التشجيعات التي خولّتها الدولة لفائدة الفلاحين من تجهيز قرابة 60٪ من المناطق السقوية بتجهيزات تمكّن من الإقتصاد في مياه الرّي .

و يتمثل هدف المخطط العاشر في إستكمال تجهيز بقيّة المناطق وذلك بالرفع في النسق من 20 ألف هكتار سنويا خلال المخطط التاسع إلى 25 ألف هكتار خلال المخطط العاشر ، علما و أنّ المساحات السقوية الجديدة سيتم تجهيزها بمعدّات الإقتصاد في مياه الرّي منذ إحداثها .

من ناحية أخرى ، سيقع العمل خلال المخطط العاشر على إدراج عنصر" الإقتصاد في الماء" لدى بقيّة المستعملين في القطاعات غير الفلاحة ، ضمانا لتكامل عناصر المنظومة المائية .

### 1.3 الماء الصالح للشراب :

بعد أن تحسنت نسبة تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب حيث من المنتظر أن تبلغ قرابة 81٪ في نهاية المخطط التاسع بعد أن كانت 69٪ في نهاية المخطط الثامن ، و إعتبارا لأهميّة توفير الماء الصالح للشراب لكافة المواطنين وبجميع الجهات ، ستتكثف الجهود خلال المخطط العاشر لبلوغ نسبة تزويد وطنية بـ 90٪ ، مع ضمان حدّ أدنى للتزويد لا يقلّ عن 80٪ بكلّ الجهات .

### 1.4 المناطق السقوية :

تقوم المناطق السقوية بدور هام في الإنتاج الفلاحي خاصة من حيث إنتظام إنتاجها بحكم عدم تعرّضها للتقلّبات المناخية بنفس الحدّة مثل المناطق البعلية . و قد ساهمت المناطق السقوية بصفة ملحوظة في تطوّر الإنتاج الفلاحي وضمان تزويد الأسواق بصفة منتظمة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة و الخواص لإحداث هذه المناطق وتجهيزها .

وسترتكز الجهود خلال المخطط العاشر على تجهيز مناطق سقوية جديدة حسب ما تتيحه الموارد المائية المعبئة مع ضبط هدف يتمثل في الوصول إلى 400 ألف هكتار مجهزة مع نهاية المخطط العاشر .

وبالتوازي ، سيتم إيلاء عنصر إستغلال هذه المناطق وتحسين نسب التكثيف بها العناية اللاّزمة ، خاصة و أنّ النتائج المسجلة لحدّ الآن . ولئن تبقى دون المأمول ، فإنّها برهنت على إمكانية إدخال تغييرات جذرية على مستوى نسب الإستغلال والتكثيف . وفي هذا الإطار ، و بعد أن تمّ الشروع في تطبيق التعريفة المزدوجة لمياه الرّي ، و إستنادا لتقييم نتائجها ، سيقع الحسم في إمكانية تعميمها على بقية المناطق ، بالإضافة إلى مواصلة عمليات التحسيس والإحاطة لضمان الإستغلال الأمثل للمناطق السقوية المجهزة .

### 1.5 الغابات ومقاومة التصحّر :

تهدف سياسة النهوض بالغابات إلى المحافظة على الغابات الطبيعية وتنمية التشجير وحماية الأراضي من الإنجراف والتصحّر وزحف الرمال . و تنمية المناطق الغابية والرعوية إقتصاديا و إجتماعيا في إطار نظرة مندمجة تأخذ بعين الإعتبار النواحي البيئية والتنموية والإجتماعية للغابة من ناحية ، و ضرورة تحقيق المصالحة بين الغابة ومتساكنيها من ناحية أخرى .

وقد مكّنت الخطة الوطنية لتنمية الغابات من الترفيع في نسبة الغطاء الغابي وإحكام إستغلال الموارد الغابية والرعوية ومقاومة التصحّر بفضل المجهودات المبذولة على مستوى مختلف العناصر الفنية للخطة ، إضافة إلى إدماج عنصر الوظيفة الإقتصادية والإجتماعية للغابات .

و ستركز سياسة تنمية الغابات خلال المخطط العاشر على إستكمال مكوّنات الخطة الوطنية مع التأكيد على تدعيم نسق التشجير الغابي ومقاومة زحف الرمال في إطار نظرة تضمن التصرّف الرشيد في المنظومة الغابية وتنصهر في إطار تنمية مندمجة للغابات تتمحور حول تطوير الغابة حتى تقوم بجميع وظائفها البيئية والإقتصادية والإجتماعية ، مع إيلاء عناية خاصة للفجوات الغابية التي بإمكانها المساهمة بصفة فعالة في مجهود التنمية الغابية من ناحية ، و مجهود التنمية الإقتصادية ، الإجتماعية من ناحية أخرى .

### 1.6 المحافظة على المياه والتربة :

تكتسي أشغال المحافظة على المياه والتربة أهميّة خاصة في بلادنا بإعتبار هشاشة التربة وتعرّضها لأشكال مختلفة من المخاطر على غرار الإنجراف والإنجراد وزحف الرمال ، وكذلك بإعتبار تأثيرها المباشر على المحافظة على خصوبة الأرض وتحسينها والمحافظة على المنشآت مثل السدود والبحيرات ، إضافة إلى مساهمتها في تعبئة الموارد المائية السطحية التي لا يمكن تعبئتها بالمنشآت العادية مثل السدود وذلك عن طريق البحيرات الجبلية .

وقد مكّنت الأشغال المنجزة منذ بداية التسعينات في إطار الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة من إنجاز عديد الأشغال التي مكّنت من إحتواء أهمّ المخاطر التي تعترض التربة و ذلك بفضل التدخلات التي قامت بها الدولة ، غير أنّ مساهمة القطاع الخاص بقيت محدودة جداً .

من هذا المنطلق ، ستركز توجّهات المخطط العاشر في ميدان المحافظة على المياه والتربة على نظرة شاملة ومتعددة الأبعاد للموضوع ، تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الطبيعية والإجتماعية للوسط الريفي ، وتتمحور بالأساس حول :

- حماية الموارد والمنشآت عن طريق أشغال تهيئة المصبات والحدّ من الترسبات في السدود ،
- تحسين خصوبة الأرض بتكثيف عمليات الإحياء والإستغلال ،
- مواصلة تعبئة مياه السيلان عن طريق البحيرات الجبلية لتغذية الموائد المائية و للإستغلال الفلاحي إذا توفرت الشروط الضرورية لذلك ،

- إعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات ،
- تدعيم مساهمة الفلاحين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة بضيعاتهم و صيانتها في إطار مجامع التنمية ،
- مواصلة تشجيع القطاع الخاص على إحداث مقاولات متخصصة في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة والتخلّي التدريجي عن التدخل المباشر للدولة في عمليات الإنجاز .

## 1.7 الموارد البحرية :

تعتبر الموارد البحرية من أهمّ الثروات الطبيعية و ذلك بإعتبار مساهمتها في تطوير الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي ودفع التصدير وتوفير موارد الرزق .

وقد إتسمت عشرية التسعينات بإعادة التوازن لقطاع الصيد البحرى من حيث ضمان المعادلة بين الموارد المتاحة والإستغلال بعد أن بدأت تبرز مع نهاية الثمانينات مؤشرات إنخرام التوازن . وهذه الظاهرة لا تقتصر على تونس أو البحر الأبيض المتوسط فحسب ، بل هي ظاهرة عالمية تناولتها بالدرس هيآت عالمية متخصصة منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

وقد مكنّت المجهودات المبذولة في بلادنا من إعادة التوازن للقطاع بفضل سياسة رشيدة إرتكزت على عقلنة مجهود الصيد بما يضمن تنمية مستديمة للقطاع عبر تقنين نشاط الصيد البحري و إحكام متابعة مختلف المواسم .

من ناحية أخرى ، مكّنت البحوث المنجزة في أواخر التسعينات من الوقوف على المخزون السمكي بمختلف أنواعه وبجميع السواحل . وسوف تساهم هذه المعطيات في مزيد ترشيد وتوجيه مجهود الصيد ، والتركيز على الأصناف والجهات الأقلّ إستغلال ، في إطار نظرة شاملة للقطاع تأخذ بعين الإعتبار ضرورة مساهمة القطاع في المجهود الوطني للتنمية والتشغيل والتصدير من ناحية ، وضمان تنمية مستديمة من ناحية أخرى .

و ستتمحور سياسة تنمية قطاع الصيد البحري خلال المخطط العاشر حول :

- إستكمال برنامج تأهيل القطاع بجميع مكوّناته ، وخاصة على مستوى وحدات الصيد والنقل ،

- توجيه مجهود الصيد نحو الأصناف التي لا تزال نسب إستغلالها دون المأمول ، على غرار السمك الأزرق حيث بيّنت نتائج البحوث أنّ نسبة الإستغلال لم تبلغ بعد 50 بالمائة

- تكثيف العمل بالجهات الناقصة إستغلالا على غرار المناطق الشمالية والتوجه نحو أعالي البحار بالإعتماد على مراكب متخصصة تتوفّر فيها الشروط الفنية وكذلك وسائل معالجة وخزن المنتوج على المتن ،

- تشجيع الشراكة في إطار عمليات تسمح بتحسين نسب إستغلال الأصناف أو الجهات الناقصة إستغلالا ،

- إعادة النظر في برنامج تربية الأسماك خاصة من حيث تشخيص المواقع وتحديد مردودية هذا النشاط إعتبارا لإشتداد المنافسة على المستوى الدولي بهدف وضع برنامج واضح يسمح بتنمية الإنتاج للمساهمة في مجهود التصدير وكذلك في تغطية الحاجيات الإستهلاكية الداخلية ،

- مواصلة مجهود إستزراع السدود والبحيرات .

### 1.8 الرصيد العقاري الفلاحي :

إعتبارا لمحدودية الرصيد العقاري الفلاحي وهشاشته ومختلف العوائق التي تميّزه من تجزئة وتشتت و نقص إستغلال ، أذن سيادة الرئيس بتنظيم إستشارة وطنية موسعة حول الموضوع شاركت فيها مختلف الأطراف المعنية وفي مقدّمتها الفلاحون . وقد مكّنت هذه الإستشارة من الوقوف على مختلف العوائق وتحليلها و إقتراح حلول منها ما هو على المدى القريب والمتوسط ، و منها ما هو على المدى البعيد ، تهدف إلى تمكين المستغلّة الفلاحية من القيام بوظيفتها مع إحترام حقوق المالكين والمنتفعين من ناحية ، وإلى وضع أسس و توجّهات تجنّب الرجوع إلى الأوضاع القديمة قبل معالجتها من ناحية أخرى .

- دراسة مفهوم المساحة الدنيا للمستغلات الفلاحية بالإعتماد على ضوابط ومقاييس فنيّة وإقتصادية و إجتماعية ،

- دراسة السوق العقارية الفلاحية بهدف تحليل وضعها وتنشيطها وجعلها آلية لمعالجة التشتت .

## 2. المساهمة في المجهود الوطني للتنمية والتصدير والتشغيل والنهوض بالريف :

تمكّن القطاع الفلاحي خلال المخطط التاسع من تحقيق معدل نسبة نموّ سنوية بـ 3،3٪ بفضل النتائج التي بلغتها جلّ الأنشطة الفلاحية خاصة على مستوى الإنتاجية . وقد كان لهذه النتائج الأثر الإيجابي على المؤشرات العامة للإقتصاد حيث ساهم القطاع في تحسين معدل نسبة النموّ وفي المجهود الوطني للتصدير ، وكذلك دفع التشغيل والتنمية الجهوية عبر مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة والتنمية الريفية المندمجة .

و أثبتت التجارب أنّه كلّما كانت نتائج القطاع الفلاحي طيّبة إلاّ وكانت المؤشرات العامة للإقتصاد في وضعية مرضيّة ، و ذلك على الرغم من إستقرار نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي في حدود 15٪ كمعدّل .

من ناحية أخرى ، ساهمت الصادرات الفلاحية بنسبة 10٪ في الصادرات الجملية خلال عشرية التسعينات ، في حين لم تبلغ الواردات الغذائية سوى 8٪ من الواردات الجملية مقابل 13٪ خلال عشرية الثمانينات . وبالتالي ، فإنّ الميزان التجاري الغذائي ساهم إيجابيا في تحسين وضع الميزان التجاري الجملي ، مع الإشارة إلى أنّ الميزان التجاري الغذائي حقق معدل نسبة تغطية سنوية بـ 83٪ خلال عشرية التسعينات مقابل أقلّ من 50٪ خلال عشرية الثمانينات ، و سجّل فوائض إيجابية خلال سنوات 1991 و 1994 و 1999.

ولئن تمثل هذه النتائج النقلة النوعيّة المنشودة على مستوى القطاع الفلاحي بفضل سياسة التشجيع والإحاطة التي إنتهجتها الدولة والعناية الموصولة التي حظي بها ، فإنّ ذلك يستدعي المحافظة على هذه المكاسب من ناحية ، وإستحثاث نسق نموّ القطاع من ناحية أخرى ، خاصة و أنّ تونس تستعدّ لدخول القرن الحادي والعشرين ، وقد هيّأت الأرضية الملائمة للإرتقاء إلى مصاف الدّول المتقدّمة كما أراده لها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي .

وعلى هذا الأساس ، فإنّ فترة المخطط العاشر تمثّل فترة إنتقالية ستمكّن من الوقوف على القدرة الحقيقية لمختلف القطاعات على مجاراة نسق النموّ الذى تتطلّبه الأهداف المرسومة للبلاد .

وبالنسبة للقطاع الفلاحي ، فإنّ المخطط العاشر سيرتكز على إستحداث نسق النموّ عبر تعزيز الإحاطة بالقطاع و تطويع المستغلّة الفلاحية لفائدة مجهود التنمية و دفع التصدير والتشغيل والنهوض بالريف .

## 2.1 الإحاطة بالقطاع :

مكّنت السياسة المنتهجة على مستوى البحث والإرشاد والتكوين من تحسين كفاءة المتدخلين في القطاع الفلاحي على مستوى المردودية والإنتاجية التي سجلت تحسنًا ملحوظا خاصة خلال فترة المخطط التاسع بفضل الإصلاحات التي تمّ إدخالها . و سيتمحور العمل خلال المخطط العاشر حول :

- مواصلة تنفيذ الخطة العشرية للبحث العلمي مع التركيز على الأقطاب الجهوية والشراكة مع هياكل التنمية والمهنة في إطار نظرة جديدة للأعمال البحثية يكون فيها الباحث والمستفيد أطرافا معنيّة على حدّ سواء ،
- مزيد تفعيل التكامل بين البحث والتعليم العالي الفلاحي في إطار برنامج يستند إلى فرق عمل مشتركة تهدف إلى توظيف الطاقات البشرية المتاحة لفائدة الأعمال البحثية التي ترتكز على البحوث النظرية والتطبيقية قصد مزيد ملائمة الأنشطة البحثية مع المتطلبات الحقيقية للقطاع الفلاحي ،
- إيلاء أهميّة أكبر لعنصر تثمين نتائج البحوث بإعتبار أنّ الإبتكار لا يمكن أن يكون إلاّ بالتفاعل بين كافة المتدخلين المعنيين ، وهو ما يتطلّب إيجاد طريقة تمكّن من الربط بين الحلقات الثلاث : البحث والإرشاد والفلاح . وهنا تبرز أهميّة الدّور الذي يتعيّن أن تؤمنّه الإدارة من ناحية ، والمهنة من ناحية أخرى لضمان التناغم بين مختلف الحلقات ،
- النهوض بالنشاط الإرشادي بهدف تحسين جدواه مع تشريك المهنة وتوخّي منهجيّة تشاركية ترتكز على التدخّل الجماعي المكثف ،
- مزيد تفعيل دور المستشارين الفلاحيين الخواص مع مراجعة القانون المنظم لهذه المهنة في إتجاه تيسير إنتصابهم ،

وعلى هذا الأساس ، فإنّ فترة المخطط العاشر تمثّل فترة إنتقالية ستمكّن من الوقوف على القدرة الحقيقية لمختلف القطاعات على مجاراة نسق النموّ الذى تتطلّبه الأهداف المرسومة للبلاد .

وبالنسبة للقطاع الفلاحي ، فإنّ المخطط العاشر سيرتكز على إستحداث نسق النموّ عبر تعزيز الإحاطة بالقطاع و تطويع المستغلّة الفلاحية لفائدة مجهود التنمية و دفع التصدير والتشغيل والنهوض بالريف .

## 2.1 الإحاطة بالقطاع :

مكّنت السياسة المنتهجة على مستوى البحث والإرشاد والتكوين من تحسين كفاءة المتدخلين في القطاع الفلاحي على مستوى المردودية والإنتاجية التي سجلت تحسنًا ملحوظا خاصة خلال فترة المخطط التاسع بفضل الإصلاحات التي تمّ إدخالها . و سيتمحور العمل خلال المخطط العاشر حول :

- مواصلة تنفيذ الخطة العشرية للبحث العلمي مع التركيز على الأقطاب الجهوية والشراكة مع هياكل التنمية والمهنة في إطار نظرة جديدة للأعمال البحثية يكون فيها الباحث والمستفيد أطرافا معنيّة على حدّ سواء ،
- مزيد تفعيل التكامل بين البحث والتعليم العالي الفلاحي في إطار برنامج يستند إلى فرق عمل مشتركة تهدف إلى توظيف الطاقات البشرية المتاحة لفائدة الأعمال البحثية التي ترتكز على البحوث النظرية والتطبيقية قصد مزيد ملائمة الأنشطة البحثية مع المتطلبات الحقيقية للقطاع الفلاحي ،
- إيلاء أهميّة أكبر لعنصر تثمين نتائج البحوث بإعتبار أنّ الإبتكار لا يمكن أن يكون إلاّ بالتفاعل بين كافة المتدخلين المعنيين ، وهو ما يتطلّب إيجاد طريقة تمكّن من الربط بين الحلقات الثلاث : البحث والإرشاد والفلاح . وهنا تبرز أهميّة الدّور الذي يتعيّن أن تؤمنّه الإدارة من ناحية ، والمهنة من ناحية أخرى لضمان التناغم بين مختلف الحلقات ،
- النهوض بالنشاط الإرشادي بهدف تحسين جدواه مع تشريك المهنة وتوخّي منهجيّة تشاركية ترتكز على التدخّل الجماعي المكثف ،
- مزيد تفعيل دور المستشارين الفلاحيين الخواص مع مراجعة القانون المنظم لهذه المهنة في إتجاه تيسير إنتصابهم ،

- تشريك المهنة بصفة تدريجية في الإضطلاع بدور فعال في العمل الإرشادي عبر مساهمتها في مرحلة أولى في ضبط البرامج الإرشادية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ،
- الرفع من المستوى المعرفي والتقني للفلاحين والعاملين في القطاع عن طريق برامج التكوين العامة منها والهادفة ، أو تلك التي يقع تنظيمها لفائدة باعثي المشاريع وأبناء الفلاحين ،
- التأكيد على عنصر" التصرّف في الضيعة " في برامج التكوين ، بالإضافة إلى العناصر الفنيّة التقليدية حتى يكون العمل التكويني متكاملا ،
- ضمان التكامل بين الجهاز الإرشادي وجهاز التكوين المهني الفلاحي بما يمكّن من إنجاز برامج تأهيل الفلاحين .

## 2.2 تطويع المستغلّة الفلاحية لفائدة مجهود التنمية :

إنّ إستحثاث نسق نموّ القطاع الفلاحي يتطلب تطويع مختلف العناصر لفائدة المجهود التنموي ، على غرار الموارد الطبيعية بمختلف أصنافها ، والموارد البشرية وكذلك المناخ العام للنشاط الفلاحي .

وتمثّل المستغلّة الفلاحية النواة الصلبة في المنظومة الفلاحية ، وبالتالي ، فإنّ معالجة الأوضاع العقارية بهدف تطويعها لفائدة المجهود التنموي ستمثلّ إحدى الركائز الأساسية للإصلاحات الهيكليّة خلال المخطط العاشر .

وبالإضافة إلى ما تمخضت عنه الإستشارة الوطنية حول دعم مردودية القطاع الفلاحي من توجهات ومقترحات ، سيتجه العمل نحو جعل المستغلّة الفلاحية مؤسسة إقتصادية ترتكز على مبدأ المردودية وتستقطب الإستثمارات . ولا يمكن للمستغلّة الفلاحية بلوغ هذا الهدف إلاّ إذا تمت معالجة الأوضاع العقارية بصفة جذرية .

و تشمل هذه المعالجة حجم المستغلة وطرق التصرّف فيها وعدد القطع المكوّنة لها بما يجعلها وحدة إقتصادية قائمة بذاتها ، بإمكانها مجابهة المتطلبات الجديدة للتنمية التي ترتكز بالأساس على المردودية الإقتصادية والمنافسة .

## 2.3 دفع التصدير :

أصبح التصدير من أهمّ الرهانات التي يتعيّن كسبها ومن أصعبها بإعتبار التحوّلات العميقة المسجلة أخيرا على الساحة العالمية وما إنجرّ عنها من إشتداد في المنافسة .

وقد تمكّن القطاع الفلاحي خلال عشرية التسعينات من المساهمة في المجهود الوطني للتصدير بفضل تطوّر الإنتاج وتحسّن نوعيّته من ناحية ، وقدرة القطاع على مجابهة المنافسة في الأسواق الخارجية من ناحية أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أنّ هيكلة الصادرات الفلاحية تتسم بهيمنة بعض المنتوجات التقليدية مثل زيت الزيتون ومنتوجات البحر والتمور التي مثلت لوحدها 77٪ من مجموع الصادرات الفلاحية خلال عشرية التسعينات . ولئن توفّر هذه المنتوجات إمكانيات هامة على مستوى التصدير بفضل الميزة التفاضلية التي إكتسبتها بلادنا والتي يتعيّن المحافظة عليها ودعمها ، فإنّ ذلك يتطلب بذل مجهودات إضافية على مستوى تنويع المنتوج المصدّر وإستغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية بفعل تحرير المبادلات ، حتى تتمكّن تونس من التموقع في هذه السوق خاصة بالنسبة إلى المنتوجات التي أثبتت الدراسات أنّ لتونس فيها ميزة تفاضلية وقدرة تنافسية .

وعلى هذا الأساس ، سترتكز الجهود خلال المخطط العاشر على :

- تثبيت المنتوجات التونسية التقليدية في السوق العالمية خاصة على ضوء إشتداد المنافسة وذلك بالحرص على مجاراة متطلبات الجودة والنوعيّة والسعر ،
- إضفاء قيمة مضافة أكبر على المنتوجات التونسية المصدّرة وعدم الإقتصار على تصدير منتوجات أوليّة أو خام . وفي هذا السياق ، فإنّ قطاع الصناعات الغذائية مدعوّ إلى المساهمة في هذا المجهود الهادف إلى تعزيز عائدات التصدير من العملة الصعبة ، ويمثل زيت الزيتون أحد المنتوجات التي بإمكانها إكتساب قيمة مضافة أكبر عند التصدير وذلك بإعتماد التعليب مع تسويقه تحت علامة مميّزة .

- إكتساح أسواق جديدة بالإعتماد على دراسات مسبقة وتكثيف المساهمة في التظاهرات المخصصة لذلك على غرار المعارض والأيام التجارية ، مع الإشارة إلى أنّ هذا يتطلّب إستثمارات هامة و طويلة المدى يتعيّن تمويلها من طرف القطاع العام والقطاع الخاص ،

- تنويع المنتوجات المصدّرة بهدف إستغلال ما تتيحه السوق العالمية من فرص ، وخاصة الإتفاقيات التي أبرمتها تونس مع جهات أخرى على غرار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،

- ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" لدى المنتج التونسي ،

- معالجة ظاهرة عدم إنتظام الإنتاج الفلاحي التونسي الذي له إنعكاسات سلبيّة على مستوى التصدير وذلك عن طريق برنامج خاص للتعديل (تخزين في فترات الوفرة وتسويق في فترات تدنّي الإنتاج) ،

- دفع الشراكة التي تعتبر أحد الطرق الضامنة لدخول الأسواق الخارجية .

## 2.4 دعم التشغيل :

ساهم قطاع الفلاحة والصيد البحري في إحداث مواطن شغل جدية خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 1997 بمعدل 15 ألف موطن شغل كلّ سنة حسب المعطيات التي وفّرتها الإحصائيات الوطنية المتعلّقة بالتشغيل .

من ناحية أخرى ، فإنّ القطاع الفلاحي يشغّل 22٪ من اليد العاملة النشيطة حسب المسح الوطني للسكان المنجز سنة 1994 .

وقد مكّنت مختلف البرامج والتدخلات المباشرة لصناديق التنمية ، و مشاريع الإستثمار وبرامج التنمية الفلاحية المندمجة من دفع حركية الإستثمار في القطاع الفلاحي والمساهمة في إستحداث نسق خلق مواطن الشغل .

ولئن أبرزت التجارب في مختلف البلدان أنّ نسبة اليدالعاملة الناشطة في القطاع الفلاحي تتقلّص مع إرتفاع نسق تنمية القطاع ، فإنّ ذلك لا يمنع القطاع الفلاحي في تونس من المساهمة في المجهود الوطني لدعم التشغيل ، خاصة بفضل ما سيخلقه الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 من حركيّة إضافية . و قد تمّ تشخيص الباعثين الفلاحيين الذين بإمكانهم الإستفادة من تدخلات هذا الصندوق لتجسيم نواياهم المتعلّقة ببعث مشاريع فلاحية إنتاجية أو مشاريع خدمات مرتبطة بالنشاط الفلاحي لتحسين نسبة التأطير بالقطاع .

ويتمثل الهدف في دعم مساهمة القطاع الفلاحي وذلك بإحداث قرابة 4 آلاف موطن شغل سنويا منها قرابة 200 من حاملي الشهادات العليا .

### 2.5 النهوض بالريف :

شهدت ظروف العيش بالريف تحسّنا ملحوظا منذ التغيير نتيجة العناية الخاصة التي يوليها سيادة الرئيس للريف وسكّانه . فتمّ الترفيع في نسبة التزوّد بالماء الصالح للشراب إلى 81٪ بعد أن كانت 52٪ سنة 1996 و شمل التنوير الريفي 100٪ وتمّت تهيئة 6 آلاف كلم من المسالك الفلاحية .

وستشهد الفترة القادمة مواصلة الجهود في مجال التزوّد بالماء الصالح للشراب لبلوغ نسبة تزويد تقدّر بـ 90٪ مع نهاية المخطط العاشر مع ضمان حدّ أدنى للتزويد لا يقلّ عن 80٪ بكافة الجهات ، بالإضافة إلى تدعيم شبكة النور الكهربائي والهاتف وشبكة المسالك وبقيّة المرافق على غرار التعليم والصحة الأساسية ، بما يساعد على الإستقرار في المناطق الريفية وتثبيت المتساكنين في مناطقهم .

## 3. ترسيخ مبدأ المردودية والمنافسة والإنصهار في مسار العولمة :

أفضت المفاوضات المتعلّقة بالتجارة الدولية في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، التي توجّت في منتصف التسعينات ، إلى إدماج القطاع الفلاحي في منظومة الإصلاحات الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية و رفع العراقيل التي تحول دون تيسير إنسياب السلع الفلاحية بين مختلف البلدان التي أمضت على هذه الإتفاقية .

من ناحية أخرى ، وفي إطار إتفاقية الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي ، ستشهد سنة 2001 مزيد تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية بين الطرفين عملا بمضمون الإتفاقية .

أمّا على الساحة الوطنية ، فإنّ المنهج الذي إتبعته تونس منذ التغييير ركّز على مبدأ التحرّر الإقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة وتحسين كفاءة المتعاملين الإقتصاديين بما يكسب الإقتصاد التونسي القدرة على مجابهة المنافسة داخليا و خارجيا ويضمن التوظيف الأمثل للموارد في إطار نظرة هادفة إلى تركيز إقتصاد يعتمد على قواعد السوق و المردودية الإقتصادية بهدف إستحثاث نسق النمو .

كلّ هذه المعطيات تحتّم على الإقتصاد التونسي ، بما في ذلك القطاع الفلاحي ، التأقلم مع التحوّلات التي شهدتها الساحة العالمية والداخلية خاصة و أنّ تونس إختارت بتلقائية الإنصهار في مسار العولمة .

وعلى هذا الأساس ، فإنّ سياسة التنمية الفلاحية للمخطط العاشر ستتمحور حول العناصر الخمسة التالية :

- تأهيل القطاع
- التصرّف في فوائض الإنتاج
- تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي
- دعم مردودية العمل الفلاحي
- العناية بالفلاحة الصغرى .

### 3.1 تأهيل القطاع الفلاحي :

يهدف برنامج تأهيل القطاع الفلاحي إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية لمجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظلّ الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وذلك بالتركيز خاصة على المردودية الإقتصادية للأنشطة الفلاحية و ربح معركة النوعية والجودة والمنافسة بعد أن تمكّن القطاع من ربح معركة الكمّ .

من ناحية أخرى ، وفي إطار إتفاقية الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي ، ستشهد سنة 2001 مزيد تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية بين الطرفين عملا بمضمون الإتفاقية .

أمّا على الساحة الوطنية ، فإنّ المنهج الذي إتبعته تونس منذ التغييير ركّز على مبدأ التحرّر الإقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة وتحسين كفاءة المتعاملين الإقتصاديين بما يكسب الإقتصاد التونسي القدرة على مجابهة المنافسة داخليا و خارجيا ويضمن التوظيف الأمثل للموارد في إطار نظرة هادفة إلى تكييز إقتصاد يعتمد على قواعد السوق و المردودية الإقتصادية بهدف إستحثاث نسق النمو .

كلّ هذه المعطيات تحتّم على الإقتصاد التونسي ، بما في ذلك القطاع الفلاحي ، التأقلم مع التحوّلات التي شهدتها الساحة العالمية والداخلية خاصة و أنّ تونس إختارت بتلقائية الإنصهار في مسار العولمة .

وعلى هذا الأساس ، فإنّ سياسة التنمية الفلاحية للمخطط العاشر ستتمحور حول العناصر الخمسة التالية :

- تأهيل القطاع
- التصرّف في فوائض الإنتاج
- تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي
- دعم مردودية العمل الفلاحي
- العناية بالفلاحة الصغرى .

### 3.1 تأهيل القطاع الفلاحي :

يهدف برنامج تأهيل القطاع الفلاحي إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية لمجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظلّ الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وذلك بالتركيز خاصة على المردودية الإقتصادية للأنشطة الفلاحية و ربح معركة النوعية والجودة والمنافسة بعد أن تمكّن القطاع من ربح معركة الكمّ .

وبالإستناد إلى مفهوم التأهيل المتمثل في رفع كفاءة القطاع وإعداده بصفة مستديمة لمجابهة المنافسة في السوق الداخلية والخارجية مع الأخذ بعين الإعتبار الثوابت الأساسية الثلاثة المتعلّقة بدعم الأمن الغذائي ومراعاة الجوانب الإجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية ، فإنّ منهجية تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري تتمحور حول :

- تقييم وتحيين الخطط التنموية لضبط الأولّيات القطاعية وفقا للأهداف الإستراتيجية ، و ذلك بالإعتماد على نتائج دراسة القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية من ناحية ، والدراسة المتعلّقة بالخارطة الفلاحية من ناحية أخرى
- تثمين المكتسبات التي تمكّن القطاع من تحقيقها وتوظيفها وتسخيرها لتوفير فرص النجاح لبرنامج التأهيل
- إقرار البرامج الملائمة لواقع الفلاحة التونسية بما يتماشى والأهداف التنموية المرسومة لمختلف القطاعات الإستراتيجية والأساسية و مع خصوصيات و إمكانات المستغلات الفلاحية و وحدات الصيد البحري .

## 3.2 التصرّف في فوائض الإنتاج الفلاحي :

مكّن التطوّر السريع لبعض الأنشطة الفلاحية من بلوغ الأهداف المرسومة ومن تحقيق فائض في الإنتاج ترتبت عنه إشكاليات و تحدّيات جديدة تمثلّت في كيفيّة المحافظة على نسق نموّ الإنتاج في ظلّ فائض هيكلي قد يتفاقم في السنوات القادمة نتيجة تحكّم المنتجين في تقنيات الإنتاج وتحسّن المردودية . ويتطلب هذا الوضع العمل على إحكام المعادلة بين الإنتاج والطلب الداخلي والطلب الخارجي ، خاصة في ظلّ إندماج إقتصادنا في الدورة الإقتصادية العالمية وما سينجرّ عنه من مزيد تحرير المبادلات ، خاصة في القطاع الفلاحي .

وقد تبيّنت الدراسة المتعلّقة بالقدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية أنّ أغلب المنتوجات التي ستشهد فوائض في الإنتاج تتمتّع بميزة تفاضلية مكتسبة أو بالإمكان دعمها بتطوير إنتاجيتها وتوجيه قسط منها إلى الأسواق الخارجية من ذلك أنّ بلادنا لها قدرة تنافسية كافية بالنسبة إلى زيت الزيتون والتمور ولحم الضأن ولحوم الأبقار المؤصلة والباكورات والخضر الفصلية ، و بإمكانها دعم القدرة التنافسية لمنتوجات أخرى مثل الألبان ولحوم الأبقار المحليّة .

وترتكز خطة التصرّف في فوائض الإنتاج الفلاحي على المحاور الثلاثة التالية :

- إحكام التصرّف في الإنتاج و ذلك بـ :

. التأكيد على أهميّة عقود الإنتاج بين المنتجين الفلاحيين والمصنعين ،

. توجيه إستغلال المساحات الفلاحية نحو المنتوجات التي تتوفّر فيها أكبر فرص للتصدير ، و ذلك بهدف توفير إنتاج موجّه بالأساس للتصدير يعمل على تحقيقه متدخلون مختصون سوا ، في إطار إنتاج ذاتي أو عقود إنتاج ،

. تكوين مخزونات إحتياطية في السنوات الطيبة ، خاصة بالنسبة إلى المنتوجات التي تتسم بعدم إستقرارية إنتاجها لأسباب طبيعية ، و ذلك بهدف ضمان إستمرارية تواجد المنتوج التونسي في الأسواق الخارجية ،

. تكوين مخزونات تعديلية بالنسبة إلى المنتوجات التي فيها فوائض موسمية ،

. توسيع مجالات تحويل و تصنيع المنتوجات الفلاحية لتشمل منتوجات أخرى و طرق تحويل جديدة ، و عدم الإقتصار على الأساليب والمنتوجات التقليدية ، بهدف تنويع المنتوج المعروض للإستهلاك .

- تنويع المنتوج الفلاحي بإدخال زراعات جديدة وذلك بـ :

. تحديد المناطق الخصوصية التي يمكن تطوير الزراعات الجديدة فيها ، مع دعم البحوث العلمية بشأن هذه الزراعات ، و إيلاء عناية خاصة للمنتوجات البيولوجية

. إنجاز برامج متكاملة لتكوين الفنيين لتأطير المنتجين في مجال تقنيات الإنتاج وتكثيف الغرا ات والتحويل والتخزين والترويج ،

. إعداد نشريات و مراجع فنيّة حول المنتوجات الجديدة .

- مساندة هذه العمليات بإجرا ات مصاحبة تشمل :

.مراجعة الجباية الموظفة حاليا على بعض المنتوجات على مستوى الإستهلاك بهدف مزيد دفع الإستهلاك الداخلي ، خاصة بالنسبة إلى المنتوجات التي ليست لها آفاق كبيرة للتصدير ،

. مراجعة التشاريع الحالية المتعلّقة بالتشجيع على الإستثمار التي تتسم بطابع أفقي (نفس التشجيع مهما كان النشاط الفلاحي) في إتجاه مزيد تشجيع الأنشطة التي تساهم في تصريف فوائض الإنتاج ، على غرار المنتوجات الجديدة والأنشطة التحويلية الغير تقليدية و " الإنتاج للتصدير" ،

. إيجاد الطرق الملائمة لمساندة المنتوج الوطني حتى يتمكّن من فرض نفسه في الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة الغير متكافئة بإعتبار مختلف أوجه الدعم التي تنتفع بها منتوجات البلدان المنافسة ،

. مزيد دعم الشراكة التونسية الأجنبية بما يساهم في إيجاد أسواق خارجية قارّة لمنتوجاتنا ،

. إحداث صندوق خاص يساهم فيه كافة المتدخلين لتغطية تكاليف التصرّف في فوائض الإنتاج .

## 3.3 تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي :

في إطار النظرة الجديدة المعتمدة أساسا على المردودية الإقتصادية ، أصبح لعنصر المناخ العام للنشاط الفلاحي أهميّة كبرى خاصة من حيث تأثيراته المباشرة على المنتجين الفلاحيين . ومن بين مختلف العناصر التي تكوّن المناخ العام للنشاط الفلاحي ، تكتسي المحاور الثلاث التالية صبغة خاصة :

### - الأسعار على مستوى الإنتاج والتسويق :

ترتكز سياسة الأسعار على مستوى الإنتاج على مبدأ الحريّة بالنسبة إلى كافة المنتوجات الفلاحية بإستثناء البعض منها الذي يكتسي صبغة إستراتيجية ( على غرار القمح الصلب والقمح اللين) ، أو منتوجات أخرى يتمّ تحديد سعر تدخّل لفائدتها (الشعير وزيت الزيتون) .

وقد مكّنت هذه السياسة المنتهجة منذ التسعينات من توضيح الرؤية لدى كافة المتدخلين وإضفاء الشفافية الضرورية لأخذ القرار بالنسبة إلى المنتجين الفلاحيين خاصة فيما يتعلّق بتوظيف الموارد المتاحة وإختيار أنواع الزراعات ، مع تحمّل المخاطر المتعلّقة بالأسعار والترويح حسب معطيات السوق .

و إنصهارا مع التوجهات الهادفة إلى ترسيخ مبدأ المردودية والمنافسة ، يتعيّن على سياسة الأسعار على مستوى الإنتاج وتسويق المنتوجات الفلاحية أن تأخذ بعين الإعتبار المعطيات التالية :

. تثبيت مبدأ حرّية الأسعار على مستوى الإنتاج و تعميمه على مستوى مختلف حلقات المنظومة ، من الضيعة الفلاحية إلى أسواق التفصيل ، مرورا بأسواق الجملة ،

. تجنّب الممارسات التي تخلّ بهذه المبدأ ، مهما كانت دوافعها ، حفاظا على المصداقية ،

. وضع إطار خاص للتدخّل ، كلّما إقتضت الضرورة ذلك ، يتمثل في اللجوء إلى تسويق مخزونات تعديلية أو منتوجات موردّة عند تسجيل إرتفاع غير عادي لأسعار بعض المنتوجات الحساسة ، وإمتصاص الفوائض عند إنهيار الأسعار ،

. عدم التدخل في تحديد تسعيرة قصوى للمنتوجات الغير فصليّة و للمنتوجات الغير حساسة ،

. تأهيل مسالك التسويق والترويج مع إدخال عناصر المواصفات والجودة وتقنينها عند البيع ،

. إرساء سياسة أسعار تعاقدية بين المهنيين بالنسبة إلى المنتوجات المعدّة للتحويل ،

. دعم عمليات تخزين المنتوجات الفلاحية بتوفير قروض بنكية خصوصية لهذه العملية وبنسبة فائدة تفاضلية .

## - التشجيع على الإستثمار :

مكّنت سياسة التشجيع على الإستثمار من دفع الإستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري بصورة جليّة تجسمت عبر إرتفاع عدد المشاريع المنجزة من طرق الباعثين الخواص ، وإستقطاب القطاع الفلاحي للإستثمارات داخليا و خارجيا .

و إعتبارا إلى ما توصّل إليه القطاع الفلاحي من نتائج على مستوى الإنتاج والتصدير و تنويع المنتوج وتحسين الجودة والتحكّم في التكلفة ، وبهدف توجيه الإستثمارات نحو الأنشطة التي لا تزال تتطلب مساندة لإعطائها الدفع اللاّزم ، فإنّ سياسة تشجيع الإستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال المخطط العاشر سترتكز على :

. تثبيت مبدأ إسناد الإستثمارات الفلاحية تشجيعات خصوصية مقارنة مع الإستثمارات في بقيّة القطاعات،

. مراجعة التشريع الحالي الذي يتسم بأفقيّة التشجيعات المخوّلة للإستثمارات الفلاحية دون إعتبار خصوصيات كلّ نشاط ، وذلك في إتجاه إدراج تشجيعات مختلفة حسب مستوى تطوّر النشاط ومساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ذات الأولويّة ،

. إقرار تشجيعات خصوصية للإستثمارات الفلاحية التي تعتمد على الشراكة ،

. تأطير الباعثين وتوجيههم وتكوينهم خاصة في مجالات التصرّف في الضيعة وإنجاز المشاريع الفلاحية ضمانا لظروف النجاح للإستثمار ، و ذلك في إطار دورات تكوينية هادفة .

- تمويل الفلاحة :

أبرزت التحاليل المنجزة أنّ تمويل الأنشطة الفلاحية يعتمد بالأساس على التمويل الذاتي ، في حين لا تمثل القروض البنكية سوى نسبة محدودة في هيكلة تمويل الإستثمار . ويرجع هذا الوضع إلى عدّة إعتبارات منها ما هو متعلّق ببعض المعتقدات (عزوف عن اللجوء إلى الإقتراض البنكي ) أو ما هو متعلّق بالمديونية . و على الرغم من إحداث آليات جديدة لتمويل الأنشطة الفلاحية وخاصة التي ينجزها الفلاحون الصغار على غرار البنك التونسي للتضامن ونظام القروض الصغيرة ، فإنّ تمويل الفلاحة يتطلب إدخال إصلاحات إضافية لتمكينه من مساندة عمليات الإستثمار .

و ستتمحور سياسة تمويل الفلاحة خلال المخطط العاشر حول :

. مراجعة الفوائض البنكية الموظفة على القروض المسندة للقطاع الفلاحي بهدف تنظيرها مع الفوائض المطبقة في البلدان المنافسة لتمكين المنتوج التونسي من مجابهة المنافسة

. إدراج "تمويل المخزونات الفلاحية" ضمن تدخلات البنوك بدهف المساهمة في التصرّف في فوائض الإنتاج الفلاحي

. توحيد شروط إسناد القروض للفلاحة الصغرى مهما كان مصدر التمويل

. تركيز المعاملات بين البنوك والفلاحين على مبدأ الثقة والإستمرارية بما يسمح بتوسيع تدخلات البنوك في تمويل الإستثمارات الفلاحية .

### 3.4 دعم مردودية النشاط الفلاحي :

بالإضافة إلى العناصر الفنيّة المتعلّقة بتقنيات الإنتاج والمردودية والعناصر الإقتصادية المتعلّقة بالأسعار والتسويق ، فإنّ مردودية النشاط الفلاحي ترتكز كذلك على عناصر أخرى مثل دخل الفلاح والتأمين وتغطية المخاطر .

#### - دخل الفلاّح :

تمثل العناية بدخل الفلاح أحد أهمّ المحاور التي تؤمّن إستدامة النشاط الفلاحي و إستقطاب رؤوس الأموال وجلب الباعثين الفلاحيين ، بالإضافة إلى تثبيت الفلاحين في أريافهم ومواصلتهم لنشاطهم الفلاحي .

وبالتوازي مع العمل على الرفع في مردودية مختلف الأنشطة الفلاحية ، خاصة تلك التي لا يزال مستوى إنتاجيّتها دون الإمكانيات المتاحة ، و كذلك على الرفع في القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية و إبراز خصائصها ، و إلى جانب سياسة الأسعار على مستوى الإنتاج المستندة إلى معطيات السوق وسياسة التسويق التي تضمن عدم إنهيار الأسعار عند وفرة الإنتاج ، فإنّ دخل الفلاح يجب أن يعكس مدى المجهود المبذول من طرف المنتج ويؤمّن له مجابهة حاجياته بإعتباره متدخلا إقتصاديا منتجا من ناحية ، ومستهلكا لمنتوجات أخرى من ناحية ثانية . و حتى يتمكّن الفلاّح من تأمين دخله ، فإنّ إنصهاره بصفة فردية في مسار التحرّر الإقتصادي قد لا يمكنه من ذلك . وبالتالي ، يتعيّن على المنتجين الفلاحيين الإنضواء تحت تجمعات منتجين تمكّنهم من التحكّم أكثر في تكاليف الإنتاج ومن تثمين منتوجاتهم بطريقة أنجع .

- التأمين وتغطية المخاطر :

يتميّز النشاط الفلاحي في بلادنا بتأثره بصفة كبيرة بالعوامل الطبيعية ، سواء تعلّق الأمر بالمنتوجات البعلية أو بالمنتوجات المرويّة . وهذه الميزة أثرت على طرق تصرّف الفلاحين خاصة من حيث لجوءهم إلى الضغط على تكاليف الإنتاج وذلك بعدم تطبيق كافة مكوّنات الحزم التقنيّة الموصى بها ، وهو ما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية .

و يعود هذا التصرّف إلى عدم وجود نظام تأمين خصوصي بالقطاع الفلاحي يساهم في تغطية المخاطر ، بإستثناء بعض التدخلات المحدودة والتي تشمل على سبيل المثال تغطية المخاطر المتعلّقة بالبرد أو الحرائق بالنسبة إلى الحبوب .

ولضمان الطمأنينة لدى المنتج الفلاحي ، وحتى يتمكّن هذا الأخير من تحسين مردوديّته بتطبيق التقنيات الضرورية ، يتعيّن وضع نظام تأمين لتغطية المخاطر المتعلّقة بمختلف الأنشطة الفلاحية و ذلك في إطار خطة متكاملة تعتمد على تحسين الخدمات المساندة وتوسيع مجالات التغطية والترفيع في نسبتها وترشيد تعريفاتها وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلّقة بها و تحسيس الفلاحين بجدوى الإنخراط في التأمين الفلاحي .

3.5 العناية بالفلاحة الصغرى :

تكتسي الفلاحة الصغرى أهميّة كبرى على المستوى الإجتماعي والإقتصادي وذلك بإعتبار الدور الذي تؤمنه في الإنتاج والتشغيل الفلاحي ، وكذلك على مستوى التوازن العمراني وتعمير الأرياف والمساهمة في التنمية الجهوية .

وقد حظيت الفلاحة الصغرى بدعم هام من طرف الدولة سواء بالنسبة إلى معالجة مديونيتهم أو طرق تمويلهم .

وإعتبارا للتوجه الرامي إلى إدماج القطاع الفلاحي في مسار التحرّر الإقتصادي ، ومحافظة على هذه الشريحة الهامة من المنتجين الفلاحيين ، فإنّ السياسة المستقبلية المتعلّقة بالفلاحة الصغرى ستتمحور حول الإحاطة والتنظيم والتكوين والإرشاد والتمويل .

- الإحاطة والتنظيم :

قصد توفير الإحاطة اللاّزمة لصغار الفلاحين ، سيتم تنفيذ خطة متكاملة للنهوض بالهياكل المهنية الفلاحية القاعدية بهدف تحسين أدائها والرفع في نسبة تأطيرها ، مع مواصلة العمل على توسيع أنشطة الجمعيات وتجميع إمكانياتها في صلب مجامع التنمية . وفي هذا الإطار ، يتمثل الهدف في بلوغ نسبة 50٪ من صغار الفلاحين المنظوين تحت الهياكل المهنية الفلاحية مقابل 20٪ في نهاية المخطط التاسع .

- التكوين والإرشاد :

نظرا للأهميّة التي يكتسيها التكوين في النهوض بالموارد البشرية ، فقد تمّ إدراج التكوين الفلاحي ضمن البرنامج الوطني للنهوض بالتكوين عبر آليات ملائمة تستهدف تأهيل الفلاحين والبحارة وأبنائهم وتشريك المنظمات المهنية في إنجاز الدورات التكوينية المختلفة . ومن المنتظر أن يرتفع عدد المنتفعين بهذه الدورات من 7 آلاف حاليا إلى معدل 15 ألف سنويا خلال فترة المخطط العاشر .

من ناحية أخرى ، سيتم إنجاز برنامج إرشادي خاص بالفلاحة الصغرى يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذه الفلاحة مع تدعيم التدخلات الميدانية .

- التمويل :

تعتمد سياسة تمويل الفلاحة الصغرى على ترتيب هذه الفلاحة إلى صنفين :

. الصنف الأوّل يشمل " الفلاحة الصغرى الإقتصادية " التي تعتمد على مستغلات قريبة من الجدوى والتي سيتواصل تمويلها عن طريق موارد ميزانية الدولة بهدف المحافظة على مستوى تغطيتها الحالية (20٪ من الفلاحين ) خاصة و أنّ بعض البرامج (على غرار برامج التنمية الريفية المندمجة والصندوق الوطني للتضامن 26-26 ) هي بصدد الإنتهاء.

. الصنف الثاني يشمل الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والإجتماعي والتي تعتمد على مستغلات فلاحية محدودة الإنتاجية و موجّهة أساسا للإستهلاك العائلي . و ستوفّر الدولة لهذا الصنف من الفلاحة الصغرى تغطية تدريجية ببرامج مساعدات عينيّة قارّة مع السعي إلى تأطير صغار الفلاحين من هذه الشريحة للإنخراط تدريجيا في نظام القروض الصغيرة عن طريق الجمعيات و مجامع التنمية .

## 4. مزيد تفعيل دور المهنة :

تعتبر الهياكل المهنية من الحلقات الأساسية في التنمية الفلاحية نظرا للدور الذي يمكن أن تؤمّنه خاصة على مستوى تدعيم القدرة التنافسية للمنتوجات التونسية وذلك بمساعدة الفلاحين (و خاصة منهم الصغار والمتوسطين) على تحسين الإنتاجية والرفع من جودة المنتوج والتحكّم في تكلفة الإنتاج والإستجابة لمتطلبات الأسواق .

وتشمل الشبكة الحالية للهياكل المهنية قرابة 3 آلاف هيكل تقوم بدورمتميّز في تأطير وتلبية حاجيات قرابة 20٪ من مجموع الفلاحين .

و تتّسم الوضعية الحالية بتعدد الهياكل و بنوع من التداخل في بعض مهامها والتفاوت في نجاعتها ، إضافة إلى عدم تغطيتها لكافة مناطق الإنتاج .

و ترتكز التوجهات المستقبلية حول تحسين نجاعة تدخّل هذه الهياكل و تفعيل المحيط الذي تنشط فيه و ذلك في إطار المحاور التالية :

### 4.1 تحسين نسبة التغطية العامة :

يتمثل الهدف في هذا المجال في الترفيع في نسبة الفلاحين المنضوين تحت الهياكل المهنية الفلاحية من 20٪ في نهاية المخطط التاسع إلى 50٪ مع إيلاء عناية خاصة بالفلاحين المتواجدين بالمناطق الداخلية ، مع تبسيط إجراءات الإنخراط وتعامل الفلاحين مع الهياكل و تحسين نجاعة تدخلات هذه الأخيرة وضمان شفافية معاملاتها وتصرّفها حتى تكتسب ثقة الفلاحين .

. الصنف الثاني يشمل الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والإجتماعي والتي تعتمد على مستغلات فلاحية محدودة الإنتاجية و موجّهة أساسا للإستهلاك العائلي . و ستوفّر الدولة لهذا الصنف من الفلاحة الصغرى تغطية تدريجية ببرامج مساعدات عينيّة قارّة مع السعي إلى تأطير صغار الفلاحين من هذه الشريحة للإنخراط تدريجيا في نظام القروض الصغيرة عن طريق الجمعيات و مجامع التنمية .

## 4. مزيد تفعيل دور المهنة :

تعتبر الهياكل المهنية من الحلقات الأساسية في التنمية الفلاحية نظرا للدور الذي يمكن أن تؤمنّه خاصة على مستوى تدعيم القدرة التنافسية للمنتوجات التونسية وذلك بمساعدة الفلاحين (و خاصة منهم الصغار والمتوسطين) على تحسين الإنتاجية والرفع من جودة المنتوج والتحكّم في تكلفة الإنتاج والإستجابة لمتطلبات الأسواق .

وتشمل الشبكة الحالية للهياكل المهنية قرابة 3 آلاف هيكل تقوم بدورمتميّز في تأطير وتلبية حاجيات قرابة 20٪ من مجموع الفلاحين .

و تتّسم الوضعية الحالية بتعدد الهياكل و بنوع من التداخل في بعض مهامها والتفاوت في نجاعتها ، إضافة إلى عدم تغطيتها لكافة مناطق الإنتاج .

و ترتكز التوجهات المستقبلية حول تحسين نجاعة تدخّل هذه الهياكل و تفعيل المحيط الذي تنشط فيه و ذلك في إطار المحاور التالية :

### 4.1 تحسين نسبة التغطية العامة :

يتمثل الهدف في هذا المجال في الترفيع في نسبة الفلاحين المنضوين تحت الهياكل المهنية الفلاحية من 20٪ في نهاية المخطط التاسع إلى 50٪ مع إيلاء عناية خاصة بالفلاحين المتواجدين بالمناطق الداخلية ، مع تبسيط إجراءات الإنخراط وتعامل الفلاحين مع الهياكل و تحسين نجاعة تدخلات هذه الأخيرة وضمان شفافية معاملاتها وتصرّفها حتى تكتسب ثقة الفلاحين .

### 4.2 الأنشطة المستهدفة :

تتمحور أنشطة الهياكل الفلاحية حول تأطير الفلاحين وتنمية مناطق و مجالات تدخلها ، و بأمكانها توسيع هذه المجالات لتشمل توفير القروض الصغرى على غرار ما هو متاح للجمعيات التنموية وكذلك تأمين الخدمات الفلاحية التي يعتزم القطاع العام إحالتها إلى المهنة .

ولبلوغ هذه الأهداف ، يتعيّن أن تتسم الهياكل المهنية بالمرونة والفاعلية و أن تتفادى الأنشطة التي يؤمنها القطاع الخاص خاصة في ميدان الإنتاج أو الإتجاه نحو تمثيل الفلاحين والدفاع عن مصالحهم والتي هي من مشمولات الهياكل ذات الصبغة النقابية .

### 4.3 العنصر البشري :

يعتبر العنصر البشري الدعامة الأساسية للنهوض بالهياكل المهنية . وفي هذا الإطار ، ستوجه العمل خلال المخطط العاشر نحو :

- وضع وتنفيذ برنامج خاص لتكوين المسيّرين بالتعاون مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي و الهياكل المعنيّة .
- تجديد هياكل التسيير بالإعتماد على مبدأ التداول على المهام ،
- تحسين نسبة ومستوى التأطير بتدعيم الموارد البشرية لهذه الهياكل وذلك بإنتداب حاملي الشهادات العليا في إطار الصندوق الوطني للتشغيل (21-21) الذي يتحمّل نصف مرتّب المنتدبين لفترة ثلاث سنوات .

### 4.4 الإشراف والمتابعة :

سترتكز الإصلاحات في مجال الإشراف والمتابعة خلال المخطط العاشر على :

- توحيد الإشراف المركزي وتدعيمه
- دعم اللاّمركزية بالنسبة إلى بعث ومتابعة هذه الهياكل
- توحيد المتابعة على المستوى الجهوي
- الحرص على إحترام التراتيب القانونية المنظمة للهياكل المهنية وتطبيق الإجراءات التي تستوجبها مخالفة التراتيب الجاري بها العمل
- وضع نظام متابعة وتقييم دوري لأنشطة و تصرّف الهياكل المهنية .

### 4.5 المواضيع المالية :

إعتبارا لأهميّة الموارد المالية في تصرّف الهياكل المهنية ، سيقع التركيز خلال المخطط العاشر على :

- دعم الموارد المالية الذاتية للهياكل عبر تنويع مجالات تدخلها والخدمات المسداة
- تدعيم المراقبة الداخلية
- تكثيف المراقبة الخارجية وإعتماد مراقبي حسابات
- تمكين الهياكل من آليات التصرّف الحديثة بما يمكّن مسيرتها من القيام بمهامهم في ظروف أفضل .

### 4.6 النواحي القانونية :

نظرا لتعدّد التشريعات المتعلّقة بالهياكل المهنية ، سيقع تجميع هذه التشريعات في مدوّنة موحّدة لتيسير الإستفادة منها ، مع الشروع في مراجعة الأطر القانونية المنظمة لبعضها على ضوء ما ستفرزه نتائج الدراسات الجارية وذلك بهدف إحداث مجلة خاصة بالهياكل المهنية الفلاحية .

### 4.7 الدّعم والتأطير :

سيتواصل تدعيم الهياكل المهنية بأعطائها الأولوية في التصرّف في التجهيزات العمومية (التجهيزات المائية ، مراكز تجميع الحليب ، معدات نقل الحليب ، مخازن التبريد ، مراكز الميكنة ، ...) و وضع الإطارات على ذمتها لإعانتها في التيسير ، و تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيّري هذه الهياكل والعاملين فيها ، بالإضافة إلى الأنشطة العادية المتعلّقة بالتأطير والإحاطة قصد تحسين نجاعة تدخلاتها .

## 5. النهوض بالعنصر البشري :

تطوّر عدد المستغلّين الفلاحيين بنسبة 44٪ بين بداية الستينات ومنتصف التسعينات حيث أصبح عددهم 471 ألف مستغلّ فلاحي منهم 37٪ يفوق سنهّم 60 سنة ، علما وأن معدّل عمر المستغلين الفلاحيين هو في حدود 53 سنة . أما بخصوص المستوى التعليمي ، فإنّ 88٪ من المستغلين الفلاحيين لم يتعدّوا التعليم الإبتدائي في حين 9٪ منهم لهم مستوى التعليم الثانوي أو المهني ، بينما يوجد أقلّ من 2٪ (8100 مستغلّ ) قد زاولوا التعليم العالي .

### 4.5 المواضيع المالية :

إعتبارا لأهميّة الموارد المالية في تصرّف الهياكل المهنية ، سيقع التركيز خلال المخطط العاشر على :

- دعم الموارد المالية الذاتية للهياكل عبر تنويع مجالات تدخلها والخدمات المسداة
- تدعيم المراقبة الداخلية
- تكثيف المراقبة الخارجية وإعتماد مراقبي حسابات
- تمكين الهياكل من آليات التصرّف الحديثة بما يمكّن مسيرتها من القيام بمهامهم في ظروف أفضل .

### 4.6 النواحي القانونية :

نظرا لتعدّد التشريعات المتعلّقة بالهياكل المهنية ، سيقع تجميع هذه التشريعات في مدوّنة موحّدة لتيسير الإستفادة منها ، مع الشروع في مراجعة الأطر القانونية المنظمة لبعضها على ضوء ما ستفرزه نتائج الدراسات الجارية وذلك بهدف إحداث مجلة خاصة بالهياكل المهنية الفلاحية .

### 4.7 الدّعم والتأطير :

سيتواصل تدعيم الهياكل المهنية بأعطائها الأولوية في التصرّف في التجهيزات العمومية (التجهيزات المائية ، مراكز تجميع الحليب ، معدات نقل الحليب ، مخازن التبريد ، مراكز الميكنة ، ...) و وضع الإطارات على ذمتها لإعانتها في التيسير ، و تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيّري هذه الهياكل والعاملين فيها ، بالإضافة إلى الأنشطة العادية المتعلّقة بالتأطير والإحاطة قصد تحسين نجاعة تدخلاتها .

## 5. النهوض بالعنصر البشري :

تطوّر عدد المستغلّين الفلاحيين بنسبة 44٪ بين بداية الستينات ومنتصف التسعينات حيث أصبح عددهم 471 ألف مستغلّ فلاحي منهم 37٪ يفوق سنهّم 60 سنة ، علما وأن معدّل عمر المستغلين الفلاحيين هو في حدود 53 سنة . أما بخصوص المستوى التعليمي ، فإنّ 88٪ من المستغلين الفلاحيين لم يتعدّوا التعليم الإبتدائي في حين 9٪ منهم لهم مستوى التعليم الثانوي أو المهني ، بينما يوجد أقلّ من 2٪ (8100 مستغلّ ) قد زاولوا التعليم العالي .

وبهدف تعصير الفلاحة و تمكين الفلاحين في إستيعاب التقنيات الحديثة ، سيتوجّه العمل خلال المخطط العاشر نحو دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي ، تنشيط إنتداب حاملي الشهادات العليا ، دعم برامج تكوين الباعثين ا لشبان و وضع برامج خصوصية لفائدة المرأة الناشطة في القطاع الفلاحي .

### 5.1 دعم برامج التكوين المهني والرسكلة الإرشاد الفلاحي :

مواصلة للتجربة التي إنطلقت خلال المخطط التاسع ، سيقع التركيز خلال فترة المخطط العاشر على ملائمة برامج التكوين وتأهيل المكوّنين في قطاع الفلاحة والصيد البحري مع توجهات البرنامج العام للتكوين المهني ، مع تطويع جهاز التكوين المهني الفلاحي لبلوغ هذا الهدف وذلك بأدخال التعديلات الهيكلية الضرورية عليه .

وفي هذا الإطار ، ستحظى مراكز التكوين المهني الفلاحي بعناية خاصة قصد تأهيلها وجعلها أداة فعالة تساهم في إنجاح برنامج التكوين ، بعد أن تمّ تعميم مراكز التكوين المهني الفلاحي على جميع الولايات وتمكينها من وسائل العمل الضرورية ، المادية والبشرية .

أمّا بخصوص الإرشاد ، فإنّ التوجهات المستقبلية تتمحور حول :

- فسح المجال لتعددية تعاطي النشاط الإرشادي في نطاق إعادة توزيع الأدوار بين المهنة والإدارة والخواص ، مع ضمان التنسيق بين تدخلات هذه الأطراف ،
- تثمين مهنة المرشد بوضع مواصفات ومهام مرجعية تضبط مسالك تكوينيه فنيًا وبيداغوجيا وظروف عمله ،
- السعي إلى هيكلة المنتجين الفلاحيين قاعديا بما يمكّنهم من الإنتفاع جماعيا بالخدمات الإرشادية
- الإنطلاق في تجربة تهدف إلى تشريك المهنة تدريجيا في تأمين أنشطة الإحاطة والإرشاد .

### 5.2 تنشيط إنتداب حاملي الشهادات العليا :

بعد أن إنصهرت الفلاحة في مسار العولمة والتحرّر الإقتصادي ، أ صبح حتميّا عليها الإرتقاء بمستوى أداء المتدخلين فيها ، وخاصة منهم المنتجين .

و بإعتبار ضعف نسبة التأطير في القطاع الفلاحي حيث أنّ جلّ الفلاحين لم يتعدّوا مستوى التعليم الإبتدائي ، سيرتكز العمل مستقبلا على تشبيب الفلاحة و تعصيرها وذلك بـ :

- تيسير إنتداب حاملي الشهادات العليا في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 .
- التأكيد على دور الفنيين الفلاحيين المنتفعين بمقاسم من الأراضي الدولية والذين يعتبرون نقاط إشعاع على الفلاحين المجاورين ،
- حث شركات الإحياء على تحسين نسبة التأطير لديها وذلك بدفعهم إلى إنتداب حاملي الشهادات العليا طبقا للبرنامج التنموي الذي تمّ بمقتضاه إسنادهم الأراضي الدولية التي يستغلونها .

### 5.3 دعم برامج تكوين الباعثين الشبان :

تستهدف هذه البرامج الباعثين الشبان الذين يستثمرون لأوّل مرّة و ذلك بإعتبار حاجتهم إلى تكوين إضافي خاصة في مجال إستنباط و إنجاز المشاريع و التصرّف في المستغلات الفلاحية . و تتكوّن هذه الشريحة من الباعثين من :

- أبناء الفلاحين الذين يعتزمون الإستثمار لحسابهم الخاص على أرض فلاحية عائلية ، و كذلك أبناء البحارة ،
- الفلاحين الشبان والفنيين المتحصلين على مقاسم من الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية ،
- الفلاحين المتحصلين على الموافقة على بعث شركات إحياء وتنمية فلاحية على أراضي دولية فلاحية ،

- حاملي الشهادات العليا في الإختصاصات الملائمة مع بعث المشاريع الفلاحية (الهندسة ، الإقتصاد والتصرّف ، العلوم) ، وكذلك المتحصلين على شهادة التأهيل المهني في الفلاحة والصيد البحري الذين يعتزمون إستغلال ضيعة فلاحية أو وحدة صيد بحري ،
- الشبان المتحصلون على قروض عقارية لإقتناء أرض فلاحية و إنجاز مشروع فلاحي بها .

و تشمل برامج تكوين هؤلاء الباعثين المحاور التالية :

- تكوين عام يخصص لنشر ثقافة المؤسسة لدى الشبان وتنمية روح المبادرة والعمل للحساب الخاص ،
- تكوين تقني في الأنشطة الفلاحية في إطار مجموعات متناسقة يشتمل على المواضيع الفنية العامة المتعلّقة بمبادئ النشاط الفلاحي ، و تكوين فنّي متخصص موجّه إلى الباعثين الجدد في الميدان والذين لا يمتلكون أيّة خبرة فيه ،
- تكوين في مجال التصرّف في المستغلات الفلاحية أو وحدات الصيد البحري ، وفي الموارد البشرية والمحاسبة والتصرّف المالي ، إضافة إلى التصرّف التجاري على مستوى التزويد والترويج ،
- تكوين في مجال بعث المشاريع وذلك بتأهيل الباعثين الشبان على التعامل مع مختلف المراحل لإنجاز المشاريع ومعالجة الإشكاليات التي يمكن أن تعترضهم .

### 5.4 برامج خصوصية لفائدة المرأة :

إعتبارا لأهميّة العنصر النسائي في الأنشطة الفلاحية ، تمّ إقحامها في مختلف برامج الإحاطة والإرشاد والتكوين وذلك بالنظر إلى خصوصيات العمل الفلاحي الذي تؤمنه المرأة و مدى دورها في تنمية الإنتاج الفلاحي .

وسيتوجّه العمل نحو تأطير المرأة الفلاحة أو العاملة وتكوينها بهدف الرفع من طاقة إنتاج الضيعة الفلاحية وتوظيف معرفة المرأة وقدرتها لتطوير طرق التصرّف في الضيعة وتحسين مستوى عيش العائلة الريفية ، مع تشخيص طرق و ظروف تمويل خصوصية لفائدتها .

FIN

34

VUES